WP IRAQ

تصدر كل يوم اثنين
2024\02\12

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد | tomahamid69@yahoo.com | WP-IRAQ.COM | العدد: 201

حكومة السوداني تترنح بين ضربات المليشيات والقوات الامريكية

سمير عادل

باتت حكومة السوداني تترنح بين ضربات المليشيات وضربات القوات الامريكية. الحكومة التي شكلتها المليشيات، ورضت عنها السفيرة الامريكية في بغداد ايلينا رومانسكي، ووصفت الوضع في العراق حينها في جلسة استماع أمام الكونغرس الأمريكي في أيار من العام الماضي؛ بأن كل شيء مستتب ومستقر والأوضاع هادئة وتسير الرياح بما تشتهي السفن.

في آخر التصريحات لحكومة السوداني، أعلنت بأن لا حول لها ولا قوة امام المليشيات وامام الإدارة الامريكية، حيث لا تقدم أية ضمانات لأي من الأطراف المتصارعة على الساحة العراقية سواء أثناء عملية التفاوض لخروج القوات الامريكية او من انتقام الأخيرة من المليشيات في حال عاودت ضرب القواعد الامريكية.

وهذا الاعتراف جاء، بعد اغتيال قيادين من حزب الله وسط بغداد، حيث لم يمض أكثر من أربع وعشرين ساعة لحديث محمد شياع السوداني رئيس الوزراء مع قناة (الحدث) الذي أكد بان الحشد الشعبي يملك شعبية واسعة في صفوف الشعب العراقي وهو جزء من المنظومة الأمنية والقوات المسلحة وهو قائدها، ليخبره البنتاغون بأنها اغتالت قيادين من حزب الله وهو احد الفصائل التابعة للحشد الشعبي الممول من موازنة الدولة والذي يقدر تمويله بـ ٢ مليار دولار ونصف، لتغرق بعدها صفحات التواصل الاجتماعي بالشماتة وتنفس الصعداء وانتشار أجواء الفرح والسرور في صفوف الجماهير التي قال عنها السوداني بأنها هذه المليشيات تمتلك شعبية في صفوفها، وهي المتورطة بقتل أكثر من ٨٠٠ الشباب ذكورا واناث في انتفاضة أكتوبر دون أية مساءلة ومحاسبة لا من حكومة عبد المهدي ولا مصطفى الكاظمي، ولا شياع السوداني الذي يخرج الينا ويحدثنا عن شعبية الحشد الشعبي في صفوف العراقيين.

الإطار التنسيقي في حالٍ لا يحسد عليه، وهو يمثل لفيف من الأحزاب الإسلامية الشيعية والمليشيات وشخصيات لها باع طويل بالولاء لولاية الفقيه. وقد اماط اللثام عن المأزق الذي هو فيه، جلسة البرلمان المنعقدة يوم السبت المصادف ١١ شباط ٢٠٢٣ لإصدار قرار (فهو غير ملزم في جميع الحالات) حتى لو معنويا في ادانة الضربات الامريكية وعمليات الاغتيال التي تقوم بها والمطالبة بخروج القوات الامريكية، اذ غاب عن الجلسة حتى عدد من أعضاء الإطار التنسيقي، فلم يحضر سوى ٨٨ عضو من اصل ٣٢٩، وهذا يعكس حجم الخلاف بين اجنحة التحالف التنسيقي، الذي انعكس بشكل مباشر على حكومة السوداني وشخص رئيس الوزراء الذي انتهى شهر عسله، حيث لا المليشيات التي نصبته رئيسا للوزراء راضية عليه، ولا الإدارة الامريكية الممتعضة من ميوعته و انصياعه صاغرا للمليشيات، وهو يسعى أي السوداني بكل اخلاص بالبحث عن العصا لمسكها من الوسط، في الوقت الذي ليس هناك أي عصا او في افضل الأحوال كسرت اثناء الضربات المتبادلة بين الاخوة تحت الطاولة.

بشكل اخر نقول، أن السوداني يعود خطوة الى الوراء او الى حيث انتهت حكومة الكاظمي بدفع العراق للانخراط بمحيط ما يسمى بالعربي، بالرغم من تضحياته الجسام التي بدأها بإعلان براءته من حزب الدعوة وتقديم استقالته منه عندما شم رائحة تنصيبه رئيسا للوزراء عوضا من عادل عبد المهدي، وكانت استقالته الشكلية من حزب الدعوة هي غمزة لمغازلة ساحات الانتفاضة؛ التحرير والحبوبي والعروسة والثورة وغيرها من الساحات في مدن قلاع المليشيات والأحزاب الاسلامية التي خرجت فيها الملايين من الجماهير لمحاكمة

التتمة ص٣

منع النساء من المشاركة في ماراثون البصرة وصمة عار على جبين حكومتها!

بيان تحالف أمان النسوي

تم منع نساء وشابات البصرة من المشاركة في الماراثون الذي نظم يوم الجمعة الماضي في ٩ من شهر شباط الجاري(٢٠٢٤). أصدرت الحكومة المحلية في البصرة ممثلة بمحافظها اهذا الموقف بدون ان يندى جبينهم خجلا من هذا التمييز الجنسي الصارخ، والمعاملة الدونية للنساء، والانحياز الذي لا مبرر له للرجال على حساب النساء. انه نموذج اخر، جديد ومقيت على ما نقوله على التمييز الجنسي ضد النساء الذي يمارس بشكل منظم ضد النساء، واعطاء مكانة عليا ومتفوقة للرجال. اي كانت الاسباب التي استندت اليها محافظة البصرة في اصدار موقفها عشية بدء الماراثون، فهي تدلل على وقوفها الى جانب القوى الرجعية المعادية للمساواة بين النساء والرجال. اذا كان جمع من رجال دين، او من عنصريين، او قوى رجعية معادية لمباديء المساواة ترفض مشاركة النساء الرياضية بحجة انها تسيء للاعراف والتقاليد وقيم الاسرة في العراق. نقول لهم: كفي كذبا ونفاقا ورياء بالدفاع عن « الاسرة» في العراق. الا يؤدي انتشار الفقر في مدينة من اغنى مدن العالم، وانتشار الامراض، والتلوث البيئي، وتلوث الهواء والماء بفعل دخان ومخلفات انتاج النفط، وانتشار الامراض، الى تحطم استقرار وسلامة العائلة، ان كنتم حريصون عليها؟ مؤكد لن تحطم نشاطات رياضية صحية امنة اية قيم نبيلة وانسانية بل بالعكس انما تعمل على تكريسها، بما تنشره من رسالة سلام واحترام بين الجنسين.

ان منع الاناث من المشاركة بالماراثون يعني ان اضطهاد المرأة، وقمعها وحجرها في المنازل ليس شأنا عائليا، ولا هي هيمنة ذكورية داخل المنزل، بل هي هيمنة وسيطرة ذكورية على الاناث من قبل المؤسسات الحكومية الرسمية، والمؤسسات الدينية غير الرسمية، التي تعمل معا من اجل منع النساء من الاختلاط ومن المشاركة في حدث رياضي في هذه المدينة.

لقد تم تنظيم مختلف الماراثونات في العراق، ولم تشتكي الاسر العراقية من اي خدش لقيمها، بل تبارت النساء والرجال بروح رياضية عالية. وتم انهاء تلك الماراثونات في مختلف مدن العراق،. الا ان الادارة الجديدة، بعد انتخابات مجلس المحافظة، تريد تدشين عهدها بابعاد واقصاء النساء عن الدخول في النشاطات الاجتماعية العامة. ان هذه هي القوى الرجعية المناهضة للمرأة ولحقوقها، التي ترفض مشاركة النساء في النشاطات الرياضية، عملت على استعباد المرأة وبشكل منظم من خلال السماح بتعدد الزوجات و تزويج الطفلات القاصرات والذي يعني اغتصاب الطفلات، والتي حرمت النساء من ابسط حقوقهن الانسانية والمدنية، و وقفت محافظة البصرة، ومحافظها، موقفا مساندا لهذه القوى المعادية لحقوق المرأة. ولم يكن المحافظ الا شريك ومنفذ لاولئك الذي وجهو له التهديدات» بان لهم موقف اخر لو تمت مشاركة النساء» وركع صاغرا امامهم، ومنفذا لارادتهم. لن يتمكن لا لمحافظ البصرة، ولا الرجال الذي هددوا بالويل والثبور اذا ماشاركت النساء في الماراثون، فرض هذه القيم على مدينة عرفت بمدنيتها، وبتحضرها ومنذ مئات السنين. فكان لنساء البصرة دورا في الرياضة والمسرح وكل الفنون والاداب. ان حجر النساء ومنع الاختلاط بين الجنسين هي مواقف أكل عليها الدهر وشرب. وهي معادية لكل القيم الانسانية والمدنية والمساواتية والمتحضرة.

كان على الرجال المشاركين ان يتخذوا موقفا اكثر صلابة، وان يدافعوا عن زميلاتهم اللواتي منعن من المشاركة، وان يقوموا بالاضراب والرفض، كان عليهم ان يرفعوا شعار» لا ماراثون بدون مشاركة النساء»! يجب الاستيقاظ والتنبه الى مساعي هذه القوى المعادية لحقوق ألنساء والتي تسعى دائما وابدا الى ترك النساء قابعات في منازلهن، ليقمن بخدمتهم وكأنهن عبيد لهم. لقد تم استخدام التهديد والوعيد في دولة تفتقر الى ادنى شروط الامان، وانفلات السلاح، وعدم وجود قوانين، لتمرير ارادتهم على نساء ورجال البصرة الذين تطلعوا الى مشاركة رياضة كما حدث في بقية المحافظات، في السنوات القليلة المنصرمة.

ليسقط العنف والسلاح والتهديد، نعم من اجل مجتمع امن وحر يتمتع فيه الجميع بكامل الحقوق، وبدون اية تفرقة، لا في الرياضة، ولا في اي نشاط اجتماعي اخر.

تحالف امان النسوي

الحركة النسوية والتغيير السياسي- الجزء الاول

نادية محمود

الصفحة الثانية

ايام تنذر بالخطر!

فارس محمود

تحول الشرق الاوسط الى ميدان لأعمال القصف والقصف المتقابل المستمرة بين القوى المتصارعة في المنطقة. أمريكا وبريطانيا يقصفان الحوثيين ويرسلان بوارجهم الى البحر الأحمر بحجة «حماية التجارة البحرية»، وتقصف ايران اربيل بحجة وجود مكاتب لاسرائيل هناك، وتقصف باكستان التي ردت عليها في اقل من ٢٤ ساعة، وترى الفصائل الميليشياتية المسلحة في العراق اليوم يومها وتقصف القوات الامريكية في العراق وسوريا، وتتسع مديات الاغتيالات والتصفيات التي تقوم بها امريكا واسرائيل على قادة الحرس الثوري في لبنان وسوريا وغيرها، ناهيك عن حرب اسرائيل المدعومة على كل الاصعدة من امريكا والغرب والمتواصلة منذ أكثر من ٤ أشهر. كل هذه الوضعية تنذر بمخاطر قد تكون كارثية على الشرق الاوسط والمنطقة.

وبغض النظر عن ادعاءات الجمهورية الاسلامية في ايران بكون خطواتها، بالأخص عبر أذرعها في المنطقة، للرد على «الأعمال الارهابية» التي تقوم بها اسرائيل و»الدفاع عن مصالحها القومية» و»أمنها». بيد ان ايران تتعقب بصورة مباشرة إستعراض قدراتها العسكرية وارسال رسالة لخصومها بإنها قوة اقليمية لها نفوذ وأذرع في المنطقة، وإذا ارادت أمريكا أو اسرائيل توسيع نطاق الصراع ضد الجمهورية الاسلامية، فان عليهما ان يتحضرا للرد لا من جغرافية ايران، بل ان يواجها جبهة واسعة وعريضة تمتد من لبنان وسوريا والعراق واليمن وفلسطين نفسها. انها تنشد ان تقول للخصوم: انها ليست «طعماً سهلاً»، وان على الإخرين ان يأخذوها على محمل الجد. ناهيك عن ان هذه الاوضاع توفر لنظام الجمهورية الاسلامية «نعمة» مهمة إلا وهي الرد على الجبهة الداخلية التي تقضي مضجع النظام، اي فرض التراجع على الحركة الجماهيرية المليونية العارمة الداعية الى الاطاحة بنظام الجمهورية الاسلامية وارعاب هذه الحركة والمجتمع إجمالاً.

من جهة أخرى، ليست أمريكا التي يسير منحني تراجعها وافول نجمها كقوى عظمى وحيدة وشرطياً وحيداً للعالم، أية مصلحة في توسيع نطاق حربها. ببساطة لأنها ليست على استعداد لدخول حرب غير معروفة نهاياتها والى مَ تؤول، وهي الغارقة في وحل حرب اوكرانيا من جهة وثمة انتخابات رئاسية قادمة في أواخر هذا العام وتغط في ازمة اقتصادية خانقة في الوقت ذاته.

ولهذا فان كل من ايران وامريكا يتحركان بسقف محدد من التصعيد. بل حتى ان الاخيرة مجبرة من اجل كبريائها على عدم السكوت. انها ترد لذر الرماد في العيون بانها لن تسكت أمام من يتطاول عليها. لأن السكوت يدمر اعتبارها ومكانتها أكثر وأكثر، فيما تفتقد من الناحية العملية لأي أفق تجاه تحولات المنطقة. فيما ان الغرب والدول العربية يقفان بالضد من اتساع دائرة هذه الاوضاع نظراً لعواقبها الوخيمة.

أما اسرائيل، فانها الوحيدة التي لها مصلحة واضحة في توسيع نطاق هذه الحرب، وتريد، عبر الاغتيالات وشن الهجمات، جر ايران لهذه الحرب وتصعيد المجابهة بين امريكا وايران وتوسيع نطاقها لحرب شاملة. ان دوافعها واضحة بهذا الصدد. ان أول أهدافها هو التغطية على فشلها السياسي والعسكري الذريع وعدم تحقق اي من أهدافها المعلنة، ومن جهة أخرى، الرد على مأزقها الداخلي وسخط الجبهة الداخلية على الحرب وسياسات حكومة نتنياهو التي تتعكز على عامل الوقت وإطالة امد عمر الحكومة وإفلات النفس من المأزق الذي وضعت نفسها فيه. ان حكومة نتنياهو تعرف حق المعرفة ان المحاكم والسجون سيكون مصيرها ما أن تلقي الحرب بأوزارها. ولهذا تسعى بايديها واقدامها من أجل إبعاد هذا اليوم بكل السبل الممكنة حتى ولو على حساب مذابح الاطفال وكبار السن في غزة.

أما على صعيد العراق، فحكومة السوداني ومن خلفها القوى الميليشياتية الحاكمة في العراق التي ظهرت للنور إثر توافق أمريكي-ايراني، فانها بالضد من هذه الوضعية إجمالاً، ولا تريد تعكير صفو ارباحها وسلطتها وثرواتها ونهبها. أما ما يسمى بـ»فصائل المقاومة»، فليس ثمة أفق واضح في الأعمال التي تقوم بها ضد أمريكا. ان أعمالها لا تتعدى استعراض عضلاتها من أجل نيل حصة أكبر من كعكة السلطة حين تنطرح القسمة والحصص غداً. لا أكثر. أما إدعائاتها بانها لاتوقف اعمالها الا بوقف اسرائيل لحربها في غزة لا يتعدى كذبة سمجة لا تنطلي على أحد!

ومثلما ذكرت، بغض النظر عن التوجه العام لكل الاطراف ماعدا اسرائيل وبعض القوى الميليشياتية في العراق (لنطاق محدود!) وغيرها، فان لا طرف له مصلحة في شن حرب حياة او موت لا يعرف احد مآلاتها.

لكن ورغم كل هذا، فان استمرار هذا الوضع وهذا الشكل من التعامل غير المسؤول لهذا الطرف أو ذاك يجعل الابواب مفتوحة أمام انفلات هذه الوضعية ودخول البشرية في نفق مظلم آخر.

والاكثر من هذا ان الاعمال العسكرية والارهابية المختلفة التي تقوم بها امريكا وايران والميليشات المختلفة تبين حقارة هذه القوى وكامل الطبقة الحاكمة. من اجل عرض القوة، ردع الاعداء ومن اجل الاستهلاك الداخلي تقوم هذه القوى بتعريض امان مجتمعات من مئات الملايين بصورة كاملة للخطر، وفرض الخوف والقلق والترقب والشكوك على الملايين من البشر. فهي غير مبالية كم انسان بريء يقتل، وكم انسان يُحرم من النوم والشعور بالامان وكم طفل يصاب بامراض نفسية مختلفة. ان هذه الامور لا تدخل في حسابات هذه القوى.

ان البشرية المتمدنة والطبقة العاملة والجماهير الكادحة والمحرومة والمحبة للسلام تقف بالضد من هذا السيناريو وهذه الاعمال العسكرية والارهابية. ان وضع حد لهذا السيناريو واستمرار الاعمال الحربية والارهابية مرهون بتدخلها النشط والفعال وفرض ارادتها المليونية على تجار الحروب.

عودة حزب البعث من جديد في العراق بغطاء "ديني»!

بيان تحالف امان النسوي

قامت عدد من الحكومات المحلية في وسط وجنوب العراق باستدعاء عدد من الناشطات النسويات لتوقيعهن على تعهدات خطية بعدم استخدام كلمات مثل " جندر" ،" لانها تخالف الآداب العامة ،وتهدد الدولة، وتحرض على الجنس الآخر" كما ورد في نصوص التعهدات.

جاءت حملة جمع التعهدات بعد أن قامت الحكومات المحلية وعدد من الجهات المؤتلفة معها، ومنذ شهر تموز ٢٠٢٣ بمنع وتجريم استخدام كلمة " جندر" حيث قامت بحملة لتوقيع الناشطات النسويات على تعهدات بعدم استخدام المفردة، والا عرضن أنفسهن الى عواقب وخيمة.

أن اسلوب التوقيع على " تعهد" هو إتباع لنفس أسلوب نظام حزب البعث البائد، ولكن بغطاء "ديني "هذه المرة، ضد المنظمات النسوية وغير النسوية من أحزاب كان يفترض أنها أحزاب معارضة لأساليب حزب البعث. ولكن ها نحن نرى أن التاريخ يعيد نفسه !

فما هو المراد وما هو الغرض من قيام هذه الحكومات من إتباع هذه السياسة ضد المواطنات والمواطنين الذين يمارسون ما يفترض انه حق دستوري أُقر منذ عام ٢٠٠٥. اي قبل أكثر من عقد ونصف! وهو حق التعبير، وحق ممارسة العمل المدني؟

إن هذه الهجمة التي تسعى لتشويه وشيطنة إستخدام هذا المصطلح و حرفه عن المعنى الحقيقي له، و الذي يعني اختلاف الأدوار المجتمعية بين الرجال والنساء واختلاف حقوقهم وفقا لجنسهم من ذكور واناث"، هي هجمة على المنظمات النسوية التي تسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الحقوقية ومتعددة الاشكال بين الرجال والنساء، وهي تشكل هجمة على الباحثات والباحثين العلميين في علم الإجتماع ممن يسعون الى دراسة آثار اختلاف الأدوار الجندرية على النساء والرجال والمجتمع بشكل عام.

اننا نرفض كل ادعاءات الحكومات المحلية بان كلمة الجندر تهدد أمن الدولة والمجتمع، في الوقت الذي تركت فيه جرائم الفساد، والسرقات، والإتجار بالمخدرات والبشر، والسلاح المنفلت، وانتشار جرائم خطيرة تهدد حياة الناس بدون حسيب او رقيب.

بهذا البيان نرد على إدعاءات الحكومات المحلية ب:

اولا: الدفاع عن مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة بين البشر يمثل اسمى القيم الاخلاقية. فليس من الآداب والاخلاق مناصرة التمييز والتفرقة بين البشر أيا كانت الأسس التي يبنى عليها هذا التمييز. أن قيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين البشر هي قيم عالمية، وتاريخية، لم نخترعها اليوم، بل دافعت عنها البشرية منذ زمن أكلة لحوم البشر والإتجار بالعبيد وسبي النساء وتقسيم النساء الى حرة وأمة. أن كل تمييز بين البشر، هو في حقيقته أمر غير أخلاقي على الإطلاق وليس فيه نفحة من الآداب. الأخلاق تعني، أن لا يهيمن إنسان على آخر، ويقوم بقمعه، بحجة "جنسه"!

ثانيا: نحن نريد فرصا متساوية، في العمل والتعليم، والحقوق المدنية بين بني وبنات البشر، فلماذا يشكل مطلب المساواة تهديدا للدولة؟ ان لم تكن الدولة والحكومات المحلية قد وضعت نفسها في خندق المعادين للمساواة والعدالة الاجتماعية، ليس هنالك ما يهدد الدولة في هذا المطلب بشي. بالأمس أعطت النساء -كما الرجال -أصواتهن، وبشكل متساوٍ، في انتخابات مجالس المحافظات. فكيف يكون صوتنا متساويا مع الرجال حين يتعلق الامر بالانتخابات، ونصبح بعدها اكثر دونية، واقل من الرجل في بقية الحقوق الأخرى؟ لا تستوي الامور هكذا. يجب أن تكون حقوقنا متساوية في كل شيء، ولا نقبل الاستخدام الانتهازي لكلمة مساواة، متى ما تتوافق مع أهدافكم.

ثالثا: الدفاع عن المساواة والعدالة الجندرية يعني تحقيق الأحترام والمساواة للجميع، بدون تفريق على أساس جنس البشر. فكيف حرفت هذه الحكومات ولوت عنق هذا المصطلح عن معناه الحقيقي، وحولته الى هجوم " على الجنس الآخر" في الوقت الذي ندعو فيه الى المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجنسين؟ نحن نرفض إعطاء إمتيازات لاي جنس على حساب الجنس الآخر. وهنالك فرق شاسع بين التحريض على الجنس " الاخر" وبين الدعوة الى العدالة والمساواة بين الجنسين. لا يوجد أي مبرر بايولوجي او فسلجي او عضوي في الانسان، يضع جنسا في مكانة أعلى من الجنس الاخر : ذكورا كانوا أم إناثا.

رابعا واخيرا: أن زمن إخضاع النساء وقمعهن ومعاملتهن بدونية، على أساس جنسهن، او نوعهن البشري، او جندرهن هو أمر قد وصل نهايته، ولا نقبل به. لقد انتهى وولى زمن اللامساواة واللاعدالة بين البشر.

و كل اساليب الترهيب والتخويف بحق الناشطات النسويات والمنظمات النسوية، مرفوضة، ولا يمكنها إعادة عقارب الساعة الى الوراء.

تحالف امان النسوي

٨ شباط ٢٠٢٤

الحركة النسوية والتغيير السياسي- الجزء الاول

نادية محمود

تتطلع الحركات النسوية على اختلاف المدارس التي تتبعها الى احقاق حقوق المرأة، وعلى اختلاف تلك الحقوق: الاجتماعية، المدنية، السياسية والاقتصادية. الا انه قلما يتم تناول كيف يمكن للنسويات والحركة النسوية والنسويين التدخل في احداث التغييرات السياسية باتجاه خلق الظروف والاوضاع التي تؤمن تحقيق هذه الحقوق، وعلى رأسها انهاء كافة اشكال التمييز الجنسي ضد المرأة بشكل واقعي وليس فقط من الناحية القانونية والتشريعية او السياسية.

ان الفكرة الاساسية التي تسعى هذه المقالة الى تثبيتها هي انه لا يمكن للنساء والنسويات الانتظار ان تقدم لهن حقوقهن، بشكل اوتوماتيكي مع كل سردية لتغيير النظام. أن تغيير النظام او حتى اسقاط النظام « الذي يريده الشعب» لن يحقق حقوق النساء، مالم تكن النساء فاعلات في صنع هذا التغيير، الاسهام به، مراقبته، والتاكيد على حصوله، والحفاظ عليه، وتطويره، حتى لا تجرب مصادرة حقوقهن تحت اية ظروف سياسية وتحت تأثير اي قوة في تلك اللحظة. هناك ضرورة لانخراط النساء في عملية التغيير السياسي الشامل. كخطوة اولى واساسية من اجل احقاق حقوقهن، عبر مختلف السبل والاساليب.

تشهد الحركة النسوية اليوم، تجزئة لنضالها النسوي، وعلى الاخص من قبل المنظمات النسوية غير الحكومية التي تقوم بـ»المدافعة والمناصرة» كأنها استراتيجية تضمن حصول المرأة على حقوقها. فترى هنالك منظمات تعمل من اجل اقرار قوانين تجرم العنف الاسري، واخريات يعملن على انهاء زواج القاصرات، وناشطات يعملن على انهاء التحرش الجنسي في الاماكن العامة والخاصة، أو تمكين النساء..والخ. ان كل هذا يشكل اجزاء من مطالب الحركة النسوية. ولكن ما هو جوهري ومفقود لحد واضح وملموس هو غياب التصدي الكامل للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافة باعتباره المولد الحقيقي لكل هذه الانواع من الظلم والانتهاكات، والتمييز ضد المرأة. ان هذه الانتهاكات والخروقات لحقوق النساء تعكس حقيقة النظام الرأسمالي النيوليبرالي الذي يدعم ويستفيد من وجود النظام الابوي والذكوري، الذين يعملا يدا بيد على معاملة المرأة، كجنس وكمواطن من الدرجة الثانية، ككائن مملوك، كجسد و كملكية خاصة للرجل.

ولكن لنوضح ماذا نعني بالنظام الرأسمالي النيوليبرالي والنظام الابوي الذكوري، اللذين معا يسهمان بوضع المرأة في مكانة دونية. واللذين يعتبرا منبعا الانتهاكات لحقوق المراة ومساواتها وللتعامل الدوني معها. رغم الحصول على بعض الحقوق بفعل الحركات النسوية، مثل حق العمل والتعليم الى حق التصويت، والسفر دون موافقة ولي الامر، ولكن بقيت الهيمنة على المرأة، واستعبادها، امرا يوميا.

أولا: النظام الرأسمالي النيوليبرالي: هو النظام القائم على اساس ان كل شيء في هذا النظام هو سلعة قابلة للبيع والشراء، حيث يعتبر عمل الانسان سلعة، وجسد الانسان سلعة، وتقدر قيمة عمل الانسان، بل وجسد الانسان من خلال السعر الذي يقرره ويحدد في السوق. يمكن تلخيص وضع المرأة في النظام الرأسمالي كما يلي:

١- في هذا النظام، الحصول على فرص عمل تكون مخصصة للرجال. فالرجل، لديه الاولوية في الحصول على فرص عمل، باعتبار ان المجتمع ينظر له على انه هو معيل الاسرة، وهو ايضا متفرغ للعمل الانتاجي او في الخدمي. وهو متفرغ – اي ليس مسؤولا عن العمل الرعائي- لا تشغله مسؤوليات الحمل والولادة والعناية بالاطفال وبقية افراد الاسرة مما تعاني منه النساء وما يفرض عليهن من اخذ اجازات من العمل. يتمتع الرجل بحرية الحركة والتنقل والسفر، والعمل ليلا، مما يتيح له النظام الابوي الذكوري، والذي لا يتيحه للمرأة- على الاقل في نطاق العراق-. كل هذا يعطي للرجل الاولوية في الحصول على فرص عمل. اما عمل المرأة فيعتبر ثانويا، أقل قيمة، رغم انها قد تضاهية في الانتاجية ولها ذات القيمة في السوق، الا ان سعر واجر عمل الرجل هو اعلى من اجور المرأة. لذلك، ترينا الاحصائيات في العراق، على سبيل المثال، ان نسبة عمل النساء لا تتعدى١٠- ١٣ بالمئة، على امتداد العديد من السنين.

٢- يوضع على عاتق النساء القيام بالعمل الرعائي، ويتضمن هذا، كل الاعمال التي تقوم بها النساء في البيوت من اجل ضمان استمرار الحياة، من ولادة الاطفال وتربية الجيل الجديد والسهر على راحتهم ومن مختلف الاعمار

التتمة ص الأخيرة

حكومة السوداني تترنح بين ضربات المليشيات ...

سمير عادل

الفاسدين وقامت بحرق مقرات تلك المليشيات والأحزاب التي انتمى الى واحدة منها شياع السوداني، ووقفت بصدور عارية امام قناصي وبنادق المليشيات التي يدافع اليوم السوداني عنها ويعتبرها جزء من القوات المسلحة وهو قائدها، إلى جانب تحمّله آلام تمزيق صوره أو رسم علامة الرفض ( ) عليه من قبل تلك الساحات، وانتهاء بتجرّعه ما جاء في حملة الصحف الإيرانية عليه وتشبيهه بصدام حسين في أيام تنظيم مباراة كأس الخليج في مدينة البصرة في بداية عام ٢٠٢٣، عندما جاهر علانية بدفاعه عن عروبة العراق وفي تسمية الخليج بالخليج العربي بدل من الفارسي، وقالها دون تردد في مقابلته قبل عام مع القناة الألمانية (دي دبليو) اثناء زيارته الى اوروبا. وحيث أعاد الى الذاكرة ما حدث في الماضي، وهو الصراع بين المشروعين، مشروع «الامة العربية» الذي كان يقوده صدام حسين ومشروع «الثورة الإسلامية» الذي رفع لوائه الخميني، وعلى إثرهما نشبت حرب دموية طوال ثمان سنوات بين المشروعين، لينتصر المشروع الثاني بعد خمسة عشر عام على يد الغزو الأمريكي للعراق.

ان المأزق الذي يعيشه اليوم السوداني هو نفس المأزق الذي وقع فيه مسؤوله في حزب الدعوة نوري المالكي (ويرجح أنه هو من اقترح عليه تقديم استقالته من حزب الدعوة للالتفاف على المنتفضين في تشرين) عندما كانت بوصلته موجهة لاعادة تأسيس (دولة وطنية)، فحاول عبر قمع تظاهرات المنطقة الغربية وتشكيل قوات (دجلة) لاجتياح المناطق التي كانت تحت سيطرة الأحزاب القومية الكردية، التي عادت اليوم الى المركز بعد الحملة العسكرية في السادس عشر من أكتوبر في ٢٠١٧ على اثر الاستفتاء على استقلال كردستان في عهد حكومة العبادي، الا انه سرعان ما تغير اتجاه شراعه بسبب الرياح الطائفية القادمة من سورية بعد هبوب نسيم الثورتين المصرية والتونسية على المنطقة ليستبدل راية (الدولة الوطنية) براية الطائفية، ليطاح به بعد ذلك دون أن يسمع له صوت على اثر اجتياح داعش ثلث مساحة العراق. وها هو السوداني الاخر يطمس في نفس المستنقع الذي وقع فيه سلفه المالكي، حيث يترنح هو وحكومته على إثر الضربات الامريكية وضربات المليشيات الموالية لإيران، فمثلما استدار المالكي لنظام طهران ولقب نفسه بـ «المختار» تيمنا بالمختار بن يوسف الثقفي (٦٢٢م-٦٨٦م) الذي رفع شعار (يا لثارات الحسين) في صراعه على السلطة مع الدولة الاموية، يستدير اليوم السوداني الى المليشيات الموالية لإيران. فهو من جهة لا يملك الجرأة ليحل او يقضي على مليشيات الحشد الشعبي، فدونه ليس هناك اية فرصة للنجاح في دمج العراق بالمحيط العربي وتحقيق مشروعه، لأن حكومته أُسست على حراب المليشيات وجماجم المنتفضين، وفي نفس الوقت لا يستطيع الاستنجاد بأمريكا لأنه جزء من المنظومة المليشياتية والإسلامية ولا يمكن له كسر عصا الطاعة. وبهذا ليس امامه الا الانتظار في طابور الاستغناء عنه اسوة بالبقية التي سبقته، ويقضي أيامه الأخيرة، بَعَدِّ الضربات الأمريكية والمليشياتية، والتنديد والعويل على «السيادة الوطنية».

العراق تنتظره أيام حالكة، وهي مرحلة جديدة من اشتداد الأزمة السياسية وانعكاسها على الأوضاع الأمنية، وستفتح الابواب من جديد على هبوب رياح رجعية والتي احدى تياراتها الطائفية، وسيؤدي الى تراجع المدنية والحريات وسيادة أجواء من الترقب والخوف واليأس من التغيير. وعليه نؤكد من جديد أن أي حديث عن الأمن والأمان والاستقرار لا يجدي نفعا دون طرد القوات الامريكية ومنظومة المليشيات السياسية والعسكرية من العراق.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

الحركة النسوية والتغيير السياسي...

نادية محمود

من اطفال وكبار سن، اصحاء ومرضى، اطفالا وشبابا وشيوخ. هذا العمل الذي له اهمية في ادامة الحياة وادامة النظام الاقتصادي الرأسمالي نفسه، تبخس قيمته وسعره في السوق رغم الساعات الطويلة التي تقضيها النساء في اعمال متعددة على امتداد عشرات السنين من حياتهن، الا ان عملهن مجاني، غير مثمن، ولا يتم الحساب له.

٣- يخلي النظام الرأسمالي النيوليبرالي مسؤولية الدولة عن الاجابة على حاجات الافراد، ومنهن النساء. فلا توفر لهن الشروط اللازمة من اجل ان يتمتعن بحقوق متساوية بالرجل. فهن منهكات بالعمل الرعائي، دون ان تتحمل الدولة مسؤولية توفير حضانات الاطفال، دور الرعاية بالمسنين، دور الرعاية بالمرضى وذوي الحاجات الخاصة، لا توفر المطابخ الجماعية، ولا توفر المغاسل الجماعية. ولا يتم تشريك العمل الرعائي والمنزلي. ان اخلاء مسؤولية الدولة، هو من اجل تنشيط السوق، وتوفير فرص للارباح للرأسماليين العاملين في قطاع الخدمات. اي يوضع على عاتق المرأة والاسرة، ان تشتري هذه الخدمات ، وتجعلها مدفوعة الثمن من قبل الافراد. وبهذا يسرق هذا النظام، الاجور التي حصلت عليها الاسرة من العمل، لتحولها الى قطاع رأسمالي اخر، وهو الخدمات، من اجل تيسير او تخفيف اعباء العمل الرعائي عن المرأة، وفي الاعم الاغلب، من اجل ان يتاح لها الوقت ان تقوم بالمشاركة في العمل مدفوع الاجر.

ثانيا: النظام الابوي الذكوري هو النظام الاجتماعي القائم على اعراف وتقاليد وقوانين تضع الرجل في المركز وتضع المرأة على الهامش. للرجل- الذكر مكانة اعلى مما للانسان- الانثى. يعتبر هذا النظام الرجل هو معيل للمرأة- او النساء- والاطفال، وهو القائم على التحكم بسلوكهم، اطفالا ونساءا. يقر هذا النظام خضوع المرأة الكامل للرجل. يضع الرجال في تراتبية هرمية داخلية داخل الاسرة، فالجد، والاب والاخ الاكبر، ثم تنحدر السلطة الى من هم اقل عمرا، ثم تنتقل السلطة الى الابن على الام في حالة عدم وجود من يسبقه في هذا التسلسل. وعلى النساء ان يخضعن لاوامر وتوجيهات هؤلاء الذكور في الاسرة.

في هذا النظام، يتحكم الرجل، وتسانده في ذلك، كامل المنظومة الاقتصادية الاجتماعية التي تقر له بهذا الامتياز على حساب المرأة. حيث يمنح له الحق بالتحكم بكافة حقوق وحياة المرأة، من التعليم، والعمل وحق اختيار الشريك، الخروج من المنزل، فرض العمل الرعائي، وصولا الى حق قتل ومصادرة حياة المرأة. تعزز هذه المكانة المتفوقة للرجل على المرأة، مجموعة من القوانين، والمؤسسات. في ظل هذا النظام، المرأة هي قاصرة، غير قادرة على صنع قرارات تخص حياتها، بحاجة للتأديب، بمختلف الطرق والاشكال. فاذن، تنتظم العلاقة في النظام الابوي- الذكوري على هيمنة الرجل على المرأة.

يتظافر هذان النظامان، في ممارسة القمع المنظم ضد المرأة. فالمرأة تبقى راضخة لقوانين واعراف الاسرة في النظام الرأسمالي، حيث: ليست لديها القدرة كما قلنا على الحصول على فرص عمل كما للرجل، فالفرص تعطى للرجال اولا، لذلك تكون محرومة من الدخل المالي ومن القدرة الاقتصادية التي تساعدها على الاستقلال. وحتى لو حصلت على هذه القدرة، وان كانت باجور اقل، يملك الرجل حق القرار على عمل المرأة، وحيث يمكن لهذا الحق ان يصادر في اي لحظة، وحيث ان النظام الرأسمالي النيوليبرالي، يخلي مسؤولية الدولة والقوانين، فستجد المرأة نفسها سجينة حلقتي هذا النظام الرأسمالي- الابوي. في هذا النظام، جسد المرأة له سعر، مثل اية سلعة اخرى. ففي الزواج تتظافر عوامل النظام الابوي مع النظام الرأسمالي لتقييم سعر ومهر المرأة. فالمهر، سيحدد كشرط لزواج المرأة. والمهر يُقرر حسب المكان الاقتصادي للاسرة، وحسب المواصفات الشكلية للمرأة، وحسب العمر، وحسب الوضع الاجتماعي، فيما اذا كانت قد « استعملت» في وقت سابق ام لا(اي اذا كانت باكرا او ثيب). وبعد ان يتم نقل ملكية المرأة، وملكية جسدها، من بيت اسرتها، المتمثل بالوالد والاخوة، الى ملكية الزوج، تصبح المرأة تابعة للزوج، ومؤتمرة باوامره.

أذن تقف النسويات، امام نظام كامل ومتكامل ومتعاضد مع بعضه البعض يعمل من اجل ابقاء هذه التراتبية لصالح الرجل والتمييز والدونية ضد المرأة. لذلك ان تختار النسويات، اجتزاء القضايا، والاعتقاد بانه بالامكان القضاء على التحرش لوحده، او القضاء على العنف الاسري، لوحده، او القضاء على زواج القاصرات لوحده، سيغير في هذه النظام لا يعطينا اية ضمانات باننا سنحقق انجازات في هذه الميادين، كل على حدة.

وبما اننا لا ننطلق من الطرح الليبرالي او المدرسة النسوية الليبرالية التي تطالب باحقاق حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، فالمطالبة بالحقوق المتساوية تواجه الف عائق وعائق، حتى لو تم اقرارها قانونيا، ولكن كيف سيتم فرضها على ارض الواقع مع وجود نظام ابوي- رأسمالي نيوليبرالي؟ ان الكثير من دول العالم الرأسمالي تقر بالمساواة، ولكن لازالت الفجوة بالاجور بين النساء والرجال تبلغ نسبة تتراوح بين١-١٩٪ في بعض البلدان الاوربية.

ان التصدي لهذا التمييز متعدد الاشكال، يحتم علينا كنسويات، ان نفكر بالنظام السياسي والاقتصادي والقانوني في نضالنا اليومي، وهو النظام الرأسمالي اليوم، الذي لديه مصلحة حقيقية في الابقاء على النظام الابوي-الذكوري الحالي. حيث يُبقي هذا النظام، النساء دائما كطبقة عاملة تأخذ اجورا اقل، او تشكل جيش من البطالة الاحتياطية التي تستعملها الطبقات الحاكمة متى ما شائت للضغط على العمال الرجال، او تعتبر طبقة عاملة غير مدفوعة الاجر من خلال العمل الرعائي المجاني، غير المثمن الذي تقوم به في المنازل، وتبقى تعامل النساء كملكية خاصة بالاسرة، خاضعة لقوانينها.

المجتمع الرأسمالي الابوي- الذكوري يتبع سياسة فرق تسد بين النساء، حيث يسعى ان يضع المرأة في منافسة للمرأة، او عدوة للمرأة. فان اتحاد النساء اللواتي يرفضن التمييز الجنسي وتضامنهن هو قوة حقيقية يرهبها النظام الرأسمالي الابوي- الذكوري. لذا، لا يجب ان تنتظر النساء حدوث تغيير سياسي لم يشاركن وبشكل مباشر في صنعه ويتوقعن ان يمنح لهن، فقط بمطالبتهن بحقوقهن عبر « ا لمدافعة والمناصرة» او حتى عبر تغيير او اسقاط النظام فقط. فقد اظهرت لنا تجارب القرن المنصرم والحالي، كيف تم الاتجار بقضية حقوق المرأة. تقدم الحقوق للنساء متى ما حقق ذلك منافع للطبقة الحاكمة وكامل منظومتها الاجتماعية والثقافية، وهي تصادر منها، متى ما شاءوا عمل ذلك.

يجب ان تدخل النساء في الصراع من اجل ان يحققن التغيير لايجاد دولة ومجتمع يضمن لهن حقوقهن وحقوق كل الفئات المضطهدة في المجتمع. وان يعملن ايضا، وبكل قواهن على زج وتعبئة وتوعية الاخرين في الدخول في عملية التغيير من اجل تحقيق المساواة. من المؤكد هذا الامر يبدو صعبا في ظل الحبس الجبري والقسري الذي يفرض على النساء، ومحدودية حريتهن على الحركة، ولكن كل هذه هي عوامل تحفزنا جميعا للتدخل كنساء، في التغيير السياسي. يجب ان لا نتكل ونعتمد على الرجال للقيام بهذه المهمة، يجب ان نكون معا في تحقيق التغيير الحقيقي والجذري.

للاسف لازالت الدراسات التي تعنى بقضية دور المرأة في التغيير السياسي تكاد تكون معدومة، واكثر الكتابات تتحدث عن المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات، والكوتا، وتمكين النساء سياسيا، بينما ما نتحدث عنه في المقالة هو، مشاركة المرأة ودورها في التغيير السياسي كصاحبة مصلحة مباشرة في تغيير هذه النظام. يجب ان تجتاز النساء عتبة « الدفاع والمطالبة بالحقوق» الى عتبة الاسهام بخلق الاوضاع التي تسهم بتحقيق هذه الحقوق.